

قصر :

مادة ١ - عين السيد / محمد كمال عبد الرحمن الجرف - مديرا عاما للشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٩٠ لسنة ١٩٦٥

بشأن فصل بعض العاملين في قطاع الاقطان وغيرهم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٨٥ لسنة ١٩٦٥

بتعيين رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للانتاج السينمائي العربي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٢٧ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل مجالس إدارات الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسينما والإذاعة والتلفزيون ، والمتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة العامة للانتاج السينمائي العربي ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد / محمد سعد الدين وهبه ، رئيسا لمجلس إدارة الشركة العامة للانتاج السينمائي العربي ، مدلا من السيد / صلاح أبوسيف .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٨٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن تعيين مدير عام للشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

قرر:

مادة ١ - يصرح لوزارة السياحة والآثار باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعرض تحف توت عنخ آمون في اليابان حتى ١٥ يناير سنة ١٩٦٦، على أن تعاد هذه التحف بعد هذا التاريخ إلى المتحف المصري وذلك بنفس الشروط المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٩٢ لسنة ١٩٦٥

بتفويض وزير التربية والتعليم في بعض الاختصاصات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن التفويض بالاختصاصات ؛

قرر:

مادة ١ - يفوض وزير التربية والتعليم في تجاوز مدة الإطارة للداخل المحددة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وذلك بالنسبة للعاملين بهذه الوزارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرر:

مادة ١ - يفصل من الخدمة كل من السادة الموضحة أسماؤهم فيما بعد مع حفظ حقهم في المعاش أو المكافأة .

(١) السيد / مصطفى كمال عبد العزيز خليفة ، العامل بالمؤسسة المصرية العامة للقطن .

(٢) السيد / أحمد علي إبراهيم الالفي ، العامل بالشركة العامة لصناعة آلات الغزل والنسيج .

(٣) السيد / ماهر أجدنور ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(٤) السيد / نبيل عطا الله ، العامل بشركة للوادي لحليج الاقطان .

(٥) السيد / محمد منير صبرى ، العامل ببنك القاهرة .

(٦) السيد / بول ناعوم مراد ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(٧) السيد / ريتالدو فيلكس كويين ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(٨) السيد / الياس ابراهيم بدوى ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(٩) السيد / مصطفى عبد اللطيف ، العامل بشركة النيل لحليج الاقطان .

(١٠) السيد / روفائيل عزيز دبوس ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(١١) السيد / ميشيل نقولا دهان ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(١٢) السيد / ايلي ديمتري زيتونى ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

(١٣) السيد / أنطون عبد الله عيسى ، العامل بشركة بورسعيد لتصدير الاقطان .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٩١ لسنة ١٩٦٥

بشأن عرض تحف توت عنخ آمون في اليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بحماية الآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٣ لسنة ١٩٦٥ ؛